الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2018

أظهرت نتائج الحسابات الوطنية لسنة 2018 تباطؤا في معدل نمو الاقتصاد الوطني الذي بلغ 3% عوض 4,2% سنة 2017. وشكل الاستهلاك النهائي للأسر والاستثمار قاطرة لهذا النمو وذلك في سياق اتسم بالتحكم في التضخم وبارتفاع في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.

تعرض هذه الحسابات النتائج الرئيسية التالية :

نمو اقتصادي في تباطؤ

سجل القطاع الأولي تباطؤا ملموسا في وتيرة نموه منتقلا من 15,2% سنة 2017 إلى 4% خلال سنة 2018.

ومن جهته، حقق القطاع غير الفلاحي ، تباطؤا في معدل نمو قيمته المضافة الذي انتقل من 2,9% سنة 2017 إلى 2,6% سنة 2018.

وفي هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار نمو الضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 4,6% عوض 3,1%، ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم سنة 2018 بنسبة 3% عوض 4,2% السنة الماضية.

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي ارتفاعا بلغ 4,1% سنة 2018 عوض 4,9% سنة من قبل، ونتيجة لذلك، سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعا بنسبة 1,1% عوض انخفاض بنسبة 0,7%.

النمو مدعم بالطلب الداخلي

ارتفع الطلب الداخلي بالحجم بنسبة 3,9% سنة 2018 عوض 3,6% سنة 2017، مساهما بـ 4,3 نقطة في النمو الاقتصادي عوض 3,9 نقطة السنة الماضية.

وفي هذا الإطار، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 3,3% بدل 3,8% سنة 2017 مساهمة في النمو بـ 1,9 نقطة.

وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 2,5% عوض 1,9% سنة من قبل مساهمة بـ 0,5 نقطة في النمو.

ومن جهته، سجل الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) ارتفاعا بلغ 5,9% مقابل 4,1% سنة من قبل بمساهمة في النمو بلغت 1,9 نقطة.

مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية

سجلت واردات السلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 1,3% نقطة مقابل مساهمة موجبة بـ 0,3 سنة 2017. وهكذا عرفت الصادرات ارتفاعا بنسبة 5,8% عوض 11,1% مع مساهمة في النمو بـ 2,2 نقطة عوض 3,9 نقطة. وبدورها، عرفت الواردات ارتفاعا بنسبة 7,5% عوض 7,9% مع مساهمة سلبية بـ (3,5 –) نقطة عوض (3,6 –) السنة الماضية.

ارتفاع الحاجة إلى تمويل الاقتصاد

مع ارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي بالاسعار الجارية بنسبة 4,1% والانخفاض الملحوظ بنسبة 20,4% للدخول الصافية المتأتية من بقية العالم ، تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح الى 1,5% بدل 8,2% سنة من قبل ليستقر في 1 157,7 مليار درهم سنة 2018.

وفي هذه الظروف ومع ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالقيمة بنسبة 4,2% مقابل 3,8% المسجل السنة الماضية، فقد استقر الادخار الوطني في 27,6% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,1%.

شكل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون) نسبة 33,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2018 عوض 32,6% السنة الماضية، حيث تم تمويله بـ 82,3% من إجمالي الادخار الوطني مقابل 89,1% سنة 2017. وهكذا، تفاقمت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني منتقلة من 3,5% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,9% سنة 2018.

تطور المجاميع الاقتصادية الأساسية

العمليات	2016	2017	2017
تقسيم الناتج الداخلي الإجمالي	النمو الاقتصادي السنوي بـ % (بأسعار السنة الماضية)		
الناتج الداخلي الإجمالي	**1,1**	**4,2**	**3,0**
القيمة المضافة الكلية بالأسعار الأساسية	0,1	4,4	2,8
القطاع الفلاحي	– 13,7	15,2	4,0
القطاع غير الفلاحي	2,1	2,9	2,6
صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات	8,8	3,1	4,6
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (*)	**3,0**	**2,9**	**2,9**
الطلب			
نفقات الاستهلاك النهائي للأسر	3,7	3,8	3,3
نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	1,5	1,9	2,5
نفقات الاستهلاك للمؤسسات الغير الهادفة للربح	6,0	2,1	3,2
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	8,8	– 0,2	1,2
الواردات من السلع والخدمات	14,5	7,9	7,5
الصادرات من السلع والخدمات	6,0	11,1	5,8
تقسيم الناتج الداخلي الإجمالي	بالأسعار الجارية (بملايين درهم)		
الناتج الداخلي الإجمالي	**1 013 229**	**1 063 351**	**1 106 822**
القيمة المضافة الكلية بالأسعار الأساسية	894 601	940 831	976 114
القطاع الفلاحي	110 549	120 092	124 395
القطاع غير الفلاحي	784 052	820 739	851 719
صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات	118 628	122 520	130 708
الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (*)	**902 680**	**943 259**	**982 427**
الطلب			
نفقات الاستهلاك النهائي للأسر	586 461	609 882	636 065
نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	195 644	201 821	210 014
نفقات الاستهلاك للمؤسسات الغير الهادفة للربح	5 845	6 007	6 175
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	304 286	304 571	314 963
الواردات من السلع والخدمات	461 111	497 243	545 170
الصادرات من السلع والخدمات	358 192	395 706	724 428
إجمالي الدخل الوطني المتاح	**1 073 422**	**1 127 198**	**1 157 674**
إجمالي الادخار الوطني	**285 472**	**309 488**	**305 420**
الحاجة التمويلية	**42 726**	**37 690**	**65 594**
بعض النسب الاقتصادية		**بـ %**	
الناتج الداخلي الإجمالي حسب الفرد (بالدرهم)	29 380	30 510	31 426
إجمالي الدخل الوطني المتاح حسب الفرد (بالدرهم)	31 126	32 342	32 870
نفقات استهلاك الأسر/ الناتج الداخلي الإجمالي	57,9	57,4	57,5
نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية/ الناتج الداخلي الإجمالي	19,3	19,0	19,0
نفقات الاستهلاك النهائي للمؤسسات الغير الهادفة للربح/ الناتج الداخلي الإجمالي	0,6	0,6	0,6
الصادرات من السلع والخدمات/ الناتج الداخلي الإجمالي	35,4	37,2	38,7
الواردات من السلع والخدمات/ الناتج الداخلي الإجمالي	45,5	46,8	49,3
معدل الاستثمار (إجمالي تكوين رأس المال الثابت + التغير في المخزون/ الناتج الداخلي الإجمالي)	32,4	32 ,6	33,5
معدل الادخار الوطني (إجمالي الادخار الوطني/ الناتج الداخلي الإجمالي)	28,2	29,1	27,6
الحاجة التمويلية/ الناتج الداخلي الإجمالي	– 4,2	– 3,5	– 5,9

(*) القيمة المضافة غير الفلاحية مضاف إليها صافي الضرائب من الإعانات على المنتجات.

الإيداع القانوني : **2003/0016**

المندوبية السامية للتخطيط

إيلو 31-3، قطاع 16، حي الرياض الرباط – المغرب – ص.ب : 178 - 10 001
الهاتف : 04 69 57 37 5 (212+) – الفاكس : 02 57 69 37 5 (212+)
www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK OF AFRICA
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا

المندوبية السامية للتخطيط

معالم إحصائية

نشرة شهرية

ماي 2019 - رقم 251

محتوى

الأثمان 1
مؤشرات إقتصادية ومالية 2
وضعية السوق الشغل الفصل الأول من سنة 2019 3
الحسابات الوطنية المؤقتة لسنة 2018 4

الأثمان

الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2006)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال شهر أبريل 2019، ارتفاعا بـ 0,6% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 1,4% و استقرار الرقم الاستدلالي للمواد غير الغذائية.

بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ارتفاعا بـ 0,2% خلال شهر أبريل 2019.

وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي لأربعة أشهر الأولى من سنة 2019 انخفاضا قدره 0,1% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

التطور الشهري للرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك

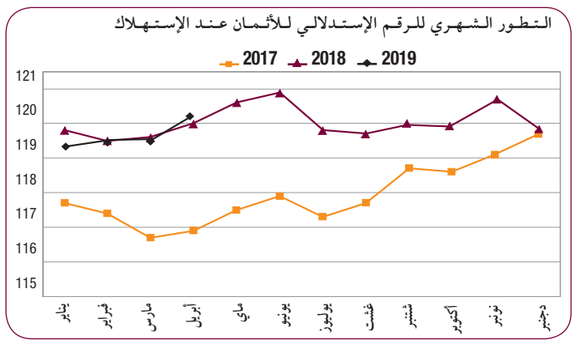

أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري مارس 2019	أبريل 2019	التغير %	الرقم الاستدلالي للأربعة أشهر الأولى 2018	2019	التغير %
المواد الغذائية	**125,8**	**127,5**	**1,4**	**128,6**	**126,5**	**– 1,6**
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	124,4	126,2	1,4	128,3	125,2	– 2,4
المشروبات الكحولية والتبغ	159,4	159,4	0,0	138,5	159,4	15,1
المواد غير الغذائية	**114,4**	**114,4**	**0,0**	**113,3**	**114,3**	**0,9**
الملابس والأحذية	117,1	117,0	–0,1	116,3	117,3	0,9
السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	117,1	117,1	0,0	115,8	117,0	1,0
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	112,1	112,2	0,1	110,2	112,1	1,7
الصحة	106,6	106,6	0,0	105,5	106,6	1,0
النقل	111,5	112,3	0,7	111,5	110,7	– 0,7
المواصلات	59,6	59,6	0,0	59,4	59,6	0,3
الترفيه والثقافة	100,8	101,0	0,2	99,3	100,4	1,1
التعليم	153,5	153,5	0,0	148,4	153,5	3,4
مطاعم وفنادق	133,1	133,2	0,1	131,2	133,1	1,4
مواد وخدمات أخرى	123,0	123,3	0,2	122,3	123,1	0,7
الرقم الإستدلالي العام	**119,5**	**120,2**	**0,6**	**119,8**	**119,7**	**– 0,1**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

تطور الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدن	الرقم الاستدلالي الشهري مارس 2019	أبريل 2019	التغير %	الرقم الاستدلالي للأربعة أشهر الأولى 2018	2019	التغير %
أكادير	117,1	118,0	0,8	117,7	117,4	– 0,3
الدار البيضاء	122,6	123,3	0,6	122,2	122,8	0,5
فاس	121,1	122,0	0,7	120,2	121,3	0,9
القنيطرة	118,3	118,4	0,1	118,3	118,2	– 0,1
مراكش	118,6	119,9	1,1	119,5	118,9	– 0,5
وجدة	117,7	118,0	0,3	118,7	117,6	– 0,9
الرباط	116,7	117,5	0,7	117,0	117,0	0,0
تطوان	119,2	119,9	0,6	119,8	119,5	– 0,3
مكناس	121,2	122,0	0,7	121,9	121,4	– 0,4
طنجة	120,8	121,5	0,6	121,7	120,9	– 0,7
العيون	121,0	121,9	0,7	121,6	121,6	0,0
الداخلة	121,3	122,2	0,7	121,9	121,7	– 0,2
كلميم	119,0	119,4	0,3	119,4	119,0	– 0,3
سطات	117,2	118,4	1,0	118,0	117,5	– 0,4
آسفي	115,0	115,8	0,7	115,7	115,2	– 0,4
بني ملال	116,9	118,3	1,2	118,4	117,4	– 0,8
الحسيمة	118,5	119,9	1,2	120,4	119,0	– 1,2
المجموع	**119,5**	**120,2**	**0,6**	**119,8**	**119,7**	**– 0,1**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

على مستوى المدن، سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك خلال شهر أبريل 2019 مقارنة مع الشهر السابق أهم الارتفاعات في بني ملال والحسيمة بـ 1,2% وفي مراكش بـ 1,1% و في سطات بـ 1,0% وفي أكادير بـ 0,8% وفي فاس و الرباط و مكناس و العيون و الداخلة و آسفي بـ 0,7% وفي الدار البيضاء و تطوان و طنجة بـ 0,6%.

وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك، خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2019 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2018. أهم الانخفاضات في الحسيمة بـ 1,2% وفي وجدة بـ 0,9% وفي بني ملال بـ 0,8% وفي طنجة بـ 0,7% وفي مراكش بـ 0,5%؛ وأقل الانخفاضات في أكادير وتطوان و كلميم بـ 0,3% وفي الداخلة بـ 0,2% وفي القنيطرة بـ 0,1%. بينما سجلت ارتفاعات في كل من الدار البيضاء بـ 0,5% وفي فاس بـ 0,9%.

تطور التغيرات السنوية 2017–2019

السنة	التغير (%) أبريل/ أبريل (1)	للأربعة أشهر الأولى (2)
2017	0,3	1,0
2018	2,7	2,2
2019	0,2	– 0,1

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

(1) تغير الرقم الإستدلالي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الإستدلالي للأشهر الأربعة الأولى مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

مؤشرات إقتصادية ومالية

القطاعات المنتجة

الوضعية من يناير إلى أبريل

	2018	2019	التغير %
الصيد			
المنتوجات المسوقة للصيد الساحلي والتقليدي			
الوزن (بالطن)	335 356	386 246	15,2
القيمة (بألف درهم)	2 480 452	2 819 839	13,7

المصدر: المكتب الوطني للصيد.

الوضعية من يناير إلى أبريل

	2018	2019	التغير %
الطاقة			
الطاقة الصافية المطلوبة (جيغاواط ساعة)	11 667	12 158	4,2
المعادن			
الإنتاج التجاري للفوسفاط (10^3 طن)	10 631	11 045	3,9
البناء			
إستهلاك الإسمنت (بألف طن)	4 542	4 808	5,9

المصادر : م.و.ك.م، المكتب الشريف للفوسفاط، الجمعية المهنية لشركات الإسمنت.

المبادلات الخارجية

الوضعية من يناير إلى أبريل

(بمليون درهم)	2018	2019	التغير %
التجارة الخارجية (فاب)			
الصادرات	137 622	141 882	3,1
السلع	81 011	85 472	5,5
الخدمات	56 611	56 410	– 0,4
الواردات	172 135	176 474	2,5
السلع	140 163	147 283	5,1
الخدمات	31 972	29 191	– 8,7
الرصيد التجاري	– 34 513	– 34 592	0,2
نسبة التغطية %	80,0	80,4	
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	21 139	20 520	– 2,9

المصدر : مكتب الصرف.

السياحة

الوضعية من يناير إلى أبريل

	2018	2019	التغير %
الليالي السياحية بالمؤسسات المصنفة (بالآلاف)	7 559	7 982	5,6
منها : الليالي السياحة الدولية (بالآلاف)	5 434	5 723	5,3

المصدر : وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي.

الليالي السياحية الدولية (بالآلاف)

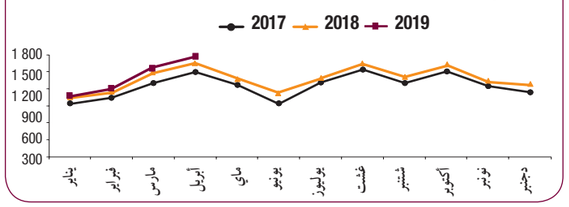

... معطيات غير متوفرة ٭: معطيات مؤقتة م: معطيات مصححة

المالية العمومية

الوضعية من يناير إلى أبريل

(بمليون درهم)	2018م	2019*	التغير %
المداخيل العادية	83 289	88 510	6,3
النفقات العادية	73 415	76 250	3,9
الدين العمومي	10 618	10 965	3,3
الإستثمار	23 203	24 524	5,7
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	– 1 397	2 554	
العجز/الفائض الإجمالي	– 14 726	– 9 710	

المصدر : وزارة الإقتصاد والمالية.

تطور المداخيل والنفقات (بمليار درهم)

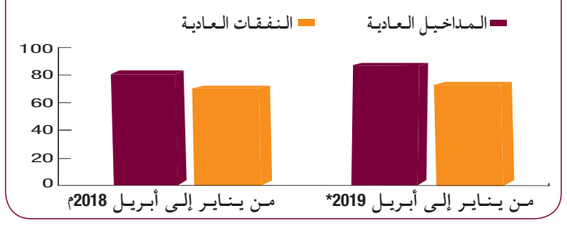

النقد

الوضعية من يناير إلى أبريل

(بمليون درهم)	2018م	2019*	التغير %
مجمع النقد م3	1 258 527	1 310 872	4,2
مجمعات التوظيفات السائلة	654 745	717 579	9,6
مقابلات المجمع م3 (1)	1 258 527	1 310 872	4,2
ديون للاقتصاد	987 426	1 027 103	4,0
الديون الصافية على الإدارة المركزية	177 722	198 992	12,0
الإحتياطيات الدولية الصافية	229 406	232 338	1,3
موارد ذات طابع غير نقدي	203 087	218 404	7,5
مقابلات أخرى للمجمع م3	67 060	70 843	5,6

(1) مجموع المقابلات = الإحتياطيات الدولية الصافية + الديون الصافية على الإدارة المركزية + ديون للاقتصاد - موارد ذات طابع غير نقدي + مقابلات أخرى للمجمع م 3

المصدر : بنك المغرب.

المجمع النقدي م3 (بمليار درهم)

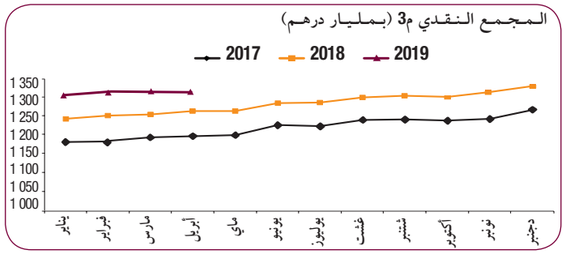

سوق العملة

الوضعية في شهر أبريل

	2018م	2019*	التغير %
البورصة			
حجم المعاملات (بمليون درهم)	2 061,83	1 800,91	– 12,66
رسملة البورصة (بمليون درهم)	662 293,47	572 652,97	– 13,53
مؤشر مازي	13 028,01	11 192,06	– 14,09
مؤشر ماديكس	10 598,58	9 091,05	– 14,22
الهيئة المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة	19 أبريل 2019	17 ماي 2019	التغير %
العدد	456	456	0,0
الأصول الصافية (بمليون درهم)	458 312	459 551	0,3

المصادر : بورصة الدار البيضاء، الهيئة المغربية لسوق الرساميل.

وضعية سوق الشغل

الفصل الأول من سنة 2019

عرف الاقتصاد الوطني، ما بين الفصل الأول من سنة 2018 ونفس الفترة من سنة 2019، إحداثا صافيا لـ 15 000 منصب شغل، مقابل إحداث 116 000 منصب سنة من قبل، و ذلك نتيجة لاحداث 109 000 منصب شغل بالوسط الحضري وفقدان 94 000 منصب شغل بالوسط القروي.

أحدث قطاع «الخدمات» 144 000 منصب شغل و قطاع «البناء والأشغال العمومية» 19 000 منصب و قطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» 4 000 منصب، بينما سجل قطاع «الفلاحة والغابة والصيد» فقدان 152 000 منصب شغل.

وفي هذا السياق، وبانخفاض 69 000 شخص بالوسط الحضري وارتفاع 8 000 بالوسط القروي، فقد تراجع عدد العاطلين بـ 61 000 شخص على المستوى الوطني، ليبلغ بذلك 1 211 000 شخص.

وهكذا، انتقل معدل البطالة من 10,5% إلى 10% على المستوى الوطني، من 15,6% إلى 14,5% بالوسط الحضري ومن 3,5% إلى 3,8% بالوسط القروي. وقد سجلت أهم الانخفاضات في معدلات البطالة لدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة من 25,7% إلى 24,1% ولدى الأشخاص الحاصلين على شهادة، حيث بلغ معدل البطالة 17,1% مقابل 18,3% سنة من قبل.

ومن جهته، عرف حجم السكان النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص انخفاضا بـ 42 000 شخص ليبلغ 1 048 000 شخص على المستوى الوطني وانخفض بذلك معدل الشغل الناقص بـ 0,4 نقطة مقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018، منتقلا بذلك من 10% إلى 9,6% على المستوى الوطني، من 9,4% إلى 9,0% بالوسط الحضري، ومن 10,7% إلى 10,4% بالوسط القروي.

تراجع معدلات النشاط والشغل

انخفض حجم السكان النشيطين، بين الفصل الأول من سنة 2018 ونفس الفترة من سنة 2019، بـ 0,4% على المستوى الوطني، ليستقر في 12 108 000 شخص (0,6% + بالوسط الحضري و 1,7% - بالوسط القروي). ومن جهته ارتفع حجم السكان في سن النشاط بـ 1,7%. وانتقل معدل النشاط، بين الفترتين، من 47,1% إلى 46,2% مسجلا بذلك انخفاضا بـ 0,9 نقطة. كما انخفض هذا المعدل من 42,4 إلى 41,7% بالوسط الحضري ومن 55,4% إلى 54,4% بالوسط القروي.

وقد تم إحداث 164 000 منصب شغل مؤدى عنه خلال هاته الفترة ، 120 000 بالوسط الحضري و44 000 بالوسط القروي، فيما فقد الشغل غير المؤدى عنه، والذي يتكون أساسا من المساعدين العائليين (98%)، 149 000 منصب، 138 000 بالوسط القروي و 11 000 بالوسط الحضري.

إجمالا، وبإحداث 109 000 منصب شغل بالوسط الحضري وفقدان 94 000 بالوسط القروي، سجل الاقتصاد الوطني إحداثا صافيا لـ 15 000 منصب شغل. وقد انتقل الحجم الاجمالي للتشغيل بين الفترتين من 10 882 000 الى 10 897 000 شخص. كما عرف معدل التشغيل تراجعا بـ 0,6 نقطة على المستوى الوطني حيث انتقل من 42,2% الى 41,6%. وحسب وسط الإقامة انخفض هذا المعدل من 35,8% إلى 35,6% بالوسط الحضري و من 53,5% الى 52,3% بالوسط القروي.

إحداث مناصب الشغل بقطاع «الخدمات» وفقدان مناصب بقطاع «الفلاحة والغابة والصيد»

ارتفع حجم الشغل بقطاع «الخدمات»، ماين الفصل الأول لسنة 2018 ونفس الفصل لسنة 2019 بـ 144 000 منصب على المستوى الوطني (000 85 بالوسط الحضري و59 000 بالوسط القروي) ، بعد إحداث 50 000 منصب شغل السنة الماضية و 45 000 سنة من قبلها. وقد تم إحداث هذه المناصب أساسا بفروع «التجارة بالتقسيط» (000 63 منصب) و«المطاعم والفنادق» (000 27 منصب) و«الخدمات الشخصية والمنزلية» (000 23 منصب).

كما أحدث قطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» 4 000 منصب شغل (كلها بالوسط الحضري)، بعد فقدان 9 000 منصب شغل سنة من قبل وإحداث 16 000 منصب السنة التي قبلها، وهو مايمثل ارتفاعا في حجم الشغل بهذا القطاع بـ 0,3%.

و سجل قطاع «البناء والأشغال العمومية» إحداث 49 000 منصب شغل (000 21+ منصب بالوسط الحضري و 000 2 – منصب بالوسط القروي)، أي ما يعادل ارتفاع حجم الشغل في هذا القطاع بـ 1,7%.

في المقابل و بعد إحداث 43 000 منصب شغل السنة الماضية وإحداث 28 000 سنة قبلها، فقد قطاع «الفلاحة والغابة والصيد» 152 000 منصب شغل خلال الفصل الأول من هذه السنة، أي ما يعادل انخفاض حجم الشغل في هذا القطاع بـ 4,1%.

تراجع حجم ومعدل البطالة

تراجع بقدر بـ 61 000 عاطل، نتيجة انخفاض عدد العاطلين بـ 69 000 بالوسط الحضري و ارتفاع عددهم بـ 8 000 بالوسط القروي، انتقل عدد العاطلين، ما بين الفصل الأول من سنة 2018 ونفس الفصل من سنة 2019، من 1 272 000 إلى 1 211 000 عاطل، مسجلا بذلك انخفاضا بـ 4,8% من الحجم الاجمالي للعاطلين على المستوى الوطني. وهكذا، انتقل معدل البطالة، من 10,5% إلى 10% على المستوى الوطني، من 15,6% إلى 14,5% بالوسط الحضري ومن 3,5% إلى 3,8% بالوسط القروي.

وقد سجلت أهم الانخفاضات في معدلات البطالة في صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة، من 25,7% إلى 24,1% ولدى الأشخاص الحاصلين على شهادة، 17,1% مقابل 18,3% سنة من قبل.

تبقى أعلى معدلات البطالة مسجلة أساسا في صفوف النساء (14,7% مقابل 8,5% لدى الرجال)، ولدى الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 15 و 24 سنة (24,1% مقابل 7,8% لدى الأشخاص البالغين 25 سنة فما فوق) ولدى حاملي الشهادات (17,1% مقابل 3,7% لدى الأشخاص الذين لا يتوفون على شهادة).

بطالة طويلة الأمد تهم الباحثين عن الشغل لأول مرة

ما يقارب 6 عاطلين من بين 10 (58,5%) هم في طور البحث عن أول شغل (51,1% بالنسبة للرجال و 71,4% بالنسبة للنساء). كما أن أكثر من الثلثين (68,3%) يبحثون عن الشغل لمدة تعادل أو تفوق السنة (63,1% بالنسبة للرجال و 77,3% بالنسبة للنساء). ومن جهة أخرى، فإن 22,8% من العاطلين هم في هذه الوضعية نتيجة الطرد من العمل (17,2%) أو توقف نشاط المؤسسة المشغلة (5,6%).

ومن جهة أخرى، فإن 6,7% من العاطلين، أي ما يعادل 81 000 شخص، خلال الفصل الأول من سنة 2019، يبحثوا من البحث الفعلي عن العمل، مقابل 7,1% سنة قبل ذلك. كما أن 84% منهم حضريون و 52% ذكور و 45% شباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 29 سنة و 80% حاصلون على شهادة.

انخفاض حجم ومعدل الشغل الناقص

انخفض حجم السكان النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص، ما بين الفصل الأول من سنة 2018 ونفس الفترة من سنة 2019، من 1 090 000 إلى 1 048 000 على المستوى الوطني، من 558 000 إلى 540 000 شخص بالمدن، ومن 532 000 إلى 508 000 بالقروي. وهكذا، انتقل معدل الشغل الناقص على المستوى الوطني من 10% إلى 9,6%، من 9,4% إلى 9% بالوسط الحضري، ومن 10,7% إلى 10,4% بالوسط القروي.

إن ما يقارب 88% من السكان النشيطين في وضعية شغل ناقص هم ذكور و 48,5% يقطنون بالوسط القروي و 41% شباب لا تتجاوز أعمارهم 30 سنة و 46,8% هم حاملو الشهادات (14,4% منهم يتوفرون على شهادة عليا).

وضعية سوق الشغل على المستوى الجهوي

تضم خمس جهات 72,2% من مجموع السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق على المستوى الوطني. وتأتي جهة الدار البيضاء-سطات في المركز الأول بنسبة 22,6%، تليها جهة الرباط-سلا-القنيطرة بـ 13,7% ومراكش-آسفي بـ 13,2% وفاس-مكناس بـ 11,7% ثم طنجة-تطوان-الحسيمة بـ 11%.

كما تسجل أربع جهات معدلات نشاط تفوق المعدل الوطني (46,2%) وهي جهات الداخلة-واد الذهب (67,7%) والدارالبيضاء-سطات (49,4%) ومراكش-آسفي (47,9%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (46,6%). بالمقابل، سجلت أدنى المعدلات بجهتي العيون الساقية الحمراء (42,1%) و سوس-ماسة (43,3%).

يتمركز قرابة ثلاثة أرباع العاطلين (71,5%) بخمس جهات وهي جهة الدار البيضاء-سطات بـ 22,8% من العاطلين والرباط-سلا-القنيطرة (16,8%) وفاس-مكناس (11,7%) و الجهة الشرقية (11%) ثم جهة مراكش-آسفي (9,2%).

وسجلت أعلى مستويات البطالة بكل من جهة كلميم-واد نون (20,8%) والجهة الشرقية (16,3%). كما تجاوز معدل البطالة المعدل الوطني (10%) بأربع جهات وهي جهة العيون الساقية الحمراء (14,8%) و الرباط-سلا-القنيطرة (12,2%) وسوس-ماسة (12%) والدار البيضاء-سطات (10,1%). بالمقابل، سجلت أدنى مستويات البطالة بجهتي درعة-تافيلالت وبني ملال-خنيفرة، على التوالي 5,6% و 5,9%.

المؤشرات الفصلية للنشاط والشغل والبطالة حسب وسط الإقامة (1)

(الأرقام بالآلاف، المعدلات والنسبات بـ %)

المؤشرات	الفصل الأول 2018 حضري	قروي	المجموع	الفصل الأول 2019 حضري	قروي	المجموع
النشاط والتشغيل (15 سنة فأكثر)						
السكان النشيطون (بالآلاف)	6 994	5 160	12 154	7 034	5 074	12 108
نسبة الإناث ضمن السكان النشيطين (%)	22,9	28,6	25,3	22,7	27,4	24,6
معدل النشاط (%)	42,4	55,4	47,1	41,7	54,4	46,2
— حسب الجنس :						
• ذكور	67,3	78,8	71,5	66,4	78,5	70,8
• إناث	18,9	31,9	23,5	18,4	30,0	22,4
— حسب السن :						
• 15–24 سنة	22,1	37,0	28,1	21,1	36,4	27,3
• 25–34 سنة	59,5	64,2	61,1	59,4	63,9	60,9
• 35–44 سنة	57,9	69,5	61,9	56,9	67,0	60,3
• 45 سنة فأكثر	36,0	56,6	43,2	35,0	55,5	42,1
— حسب الشهادة :						
• بدون شهادة	36,6	57,8	46,9	35,5	56,4	45,5
• حاصل على شهادة	47,1	48,9	47,4	46,4	49,1	47,0
السكان النشيطون المشتغلون (بالآلاف)	5 905	4 977	10 882	6 014	4 883	10 897
معدل الشغل	35,8	53,5	42,2	35,6	52,3	41,6
نسبة الشغل المؤدى عنه ضمن الشغل الكلي، منها :	96,7	63,8	81,7	96,9	66,0	83,1
• العمل المستأجر	67,9	40,5	58,1	68,0	41,7	58,6
• الشغل الذاتي	32,1	59,5	41,9	32,0	58,3	41,4
السكان النشيطون المشتغلون في حالة شغل ناقص (بالآلاف)	558	532	1 090	540	508	1 048
معدل الشغل الناقص (%)	9,4	10,7	10,0	9,0	10,4	9,6
البطالة						
السكان النشيطون العاطلون (بالآلاف)	1 089	183	1 272	1 020	191	1 211
نسبة الإناث ضمن سكان الناشطين العاطلين (%)	39,4	18,9	36,5	39,0	21,5	36,3
معدل البطالة (%)	15,6	3,5	10,5	14,5	3,8	10,0
— حسب الجنس :						
• ذكور	12,2	4,0	8,9	11,4	4,1	8,5
• إناث	26,8	2,3	15,1	25,0	3,0	14,7
— حسب السن :						
• 15–24 سنة	43,5	10,1	25,7	40,3	10,3	24,1
• 25–34 سنة	23,7	4,5	16,7	22,4	4,2	15,9
• 35–44 سنة	8,2	1,3	5,5	7,3	2,0	5,3
• 45 سنة فأكثر	3,7	1,2	2,5	3,8	1,5	2,8
— حسب الشهادة :						
• بدون شهادة	7,1	1,9	4,0	6,0	2,0	3,7
• حاصل على شهادة	20,8	9,0	18,3	19,5	8,8	17,1

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط (البحث الوطني حول التشغيل).

(1) *بالنسبة لتعاريف المصطلحات والمؤشرات المستعملة، أنظر المعجم على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط : http://www.hcp.ma*